الفصل الثالث

دولة غنية وجيش قوى

«دولة غنية وجيش قوى» كان هو الهدف الأكبر والشعار الأشهر المميز لحقبة ميجى. وكان سبيل قادة حقبة الميجى من أجل تحقيق هذا الهدف هو تطبيق الرأسمالية الغربية وتأسيس قوة عسكرية حديثة تحذو أيضاً حذو النظم العسكرية الغربية. ولذلك كان على اليابانيين أن يتخلصوا من عادات وقوانين قديمة صاروا عليها لقرون عدة. والحق يقال إن جزءًا من هذا الهدف وقدراً قليلاً من التغير حدث فى أواخر عهد الباكفو. وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً. وهذا إلى جانب أن حكومة الميجى قد اتخذت عدة إجراءات إصلاحية وخاصة على الصعيدين الاجتماعى والإدارى وقد تحدثنا عنهما أيضاً من خلال الفصل السابق. إلا أنه بهذه الخطوات وتلك الإنجازات لم يكن لليابان أن تأخذ موقعها من دول العالم المتقدمة، وأن تصبح دولة غنية وقوية عسكريا فى الوقت ذاته ولذلك كان على حكومة الميجى أن تأخذ عدة خطوات مهمة. وكانت أهم أربع خطوات نفذتها الحكومة هى:-

١ - التجنيد الإجبارى.

٢ - الإصلاح الضريبى.

٣ - تنفيذ خطة الصناعات التنموية.

٤ - الانفتاح نحو الغرب والتطلع نحو آسيا.

وفيما يلى نتحدث عن هذه الخطوات الأربع بالتفصيل:-

١ - التجنيد الأجبارى:-

ذكرنا آنفاً أن قادة إصلاح ميجى (Meiji Ishin) قاموا بإلغاء نظام المقاطعات وإحلال نظام المحافظات، وعليه ألغيت وظيفة الدايميو وحل محلها وظيفة المحافظ. وكل ذلك كان كما ذكرنا من أجل إضعاف شكيمة المحليات لتأخذ الحكومة المركزية فى طوكيو دور الريادة فى القبض على مقاليد الأمور فى البلاد، وبذلك تقوم الدولة المركزية بمعناها الحقيقى ويتحقق لساسة ميجى حلمهم فى أن تأخذ اليابان مصافها فى طابور الدول المتقدمة تماماً كأية دولة أوربية متقدمة أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هذا

ليتحقق إلا بإنشاء جيش قوى يحمى الدولة المركزية القوية. وبالطبع لم يكن لبقايا جيوش المقاطعات المتفرقة لتقوم بمثل هذا الدور الخطير. و لذا كان ولابد من تطبيق الشق الثانى من شعار ثورة ميجى الأكبر والأشهر «دولة غنية وجيش قوى» «fukoku kyohei» «وهو كيوهى kyohei» أى الجيش القوى الذى سوف تقوم على كاهله مهمة إنشاء الإمبراطورية اليابانية الكبرى أو تحقيق المجد الخارجى والتى طالما حلم بها قادة يابانيون عديدون قبل ذلك ولم يكتب لهم النجاح من أجل تحقيقه، وسوف نرى فيما بعد كيف أن ساسة ميجى بذلوا كل جهدهم من أجل تحقيق هذا الهدف الذى سوف يتحقق بالفعل لفترة من الزمن تعدت بضع عشرات من السنين احتلت خلالها اليابان موقعها بين الدول الاستعمارية الإمبريالية حيث كان العالم آنذاك لا يعترف بقوة الدولة ونفوذها إلا من خلال مساحة الأرض وعدد الدول التى تستعمرها تلك الدولة.

ويرجع الفضل فى إنشاء هذا الجيش القوى فى بادئ الأمر إلى القائد العسكرى الوطنى «أمورا ماسوجيرو» (١٨٢٥م – ١٨٦٩م) والقائد والسياسى الشهير ياماجتا أريتومو (١٨٣٨م – ١٩٢٢م) والأول وعلى الرغم من شهرته كقائد عسكرى فإن بدايته كانت كطبيب على يد الطبيب أوجاتا كوأون (١٨١٠م – ١٨٦٣م) ومارس الطب فى مسقط رأسه سوأو Suo بمقاطعة تشوشو. ثم درس العلوم العسكرية وأصبح مدرساً لها بأكاديمية إيدو العسكرية (kō busho) ولم يلبث أن أصبح قائداً لثورة إصلاح السياسة العسكرية فى مقاطعة تشوشو وخلال حرب البوشين التى قامت خلال عامى (١٨٦٨م، ١٨٦٩م) بين حكومة ميجى الإصلاحية وفلول جيش الباكفو القديم وأظهر مهارة عسكرية واستراتيجية بارزتين، وقد شغل ماسوجيرو منصب أول وزير للدفاع فى تاريخ اليابان الحديث. وكان أبرز ما نادى به هذا القائد العسكرى الفذ هو وجوب بناء جيش حديث يقوم على أكتاف الفلاحين وعامة الشعب وليس فقط على أكتاف المحاربين القدماء (الساموراى) والنبلاء أى تجديد دماء الجيش اليابانى ؛إلا أن هذا المبدأ كان هو السبب فى اغتيال هذا القائد، ففى سبتمبر ١٨٦٩م هاجمه مجموعة من الساموراى المعارضين لسياسة تحديث الجيش وذلك بالفندق الذى كان يقيم به فى مدينة كيوطو. وبعد شهرين فقط توفى متأثرا بجراحه. أما القائد الثانى ياماجاتا فقد امهله العمر حتى يلعب دوراً مهمًا فى إدارة شئون اليابان العسكرية والسياسية على السواء. فهو طبقاً للمصادر التاريخية اليابانية يعد مؤسساً للجيش اليابانى

الحديث على قدم سواء مع ماسوجيرو. أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية ثم رئيساً للوزراء، وأبلى بلاءً حسناً فى الحرب اليابانية الصينية. وفى الحرب اليابانية الروسية تقلد منصب رئيس هيئة العمليات الحربية. وتقلد أيضا منصب رئيس مجلس شورى الإمبراطور.

واصل ياماجاتا المسيرة بعد وفاة أومورا، وعمل بكل جهده من أجل تشجيع الأبحاث لتطوير الجيش متخذاً فى ذلك النموذج والنظام العسكرى لمختلف الدول الأوربية وخاصة ألمانيا و فرنسا نبراساً لليابان من أجل إنشاء جيش قوى وحديث، وكان أول ما فعله ياماجاتا هو تأكيد خطوة سلفه أومورا فى الاعتماد على قوى الشعب المختلفة من فلاحين وعمال وتجار وكذلك المحاربون القدماء الساموراى بدلاً من الاستعانة فقط بالقوة الأخيرة من أجل حماية اليابان، وكان عضده فى ذلك قانون المساواة بين عناصر الدولة الأربع الذى كان قد صدر لتوه فى يونيو ١٨٦٩م. ولكن يجب علينا هنا ألا نغفل حقيقة مهمة، وهى أن تطبيق نظام التجنيد الإجبارى الذى لايفرق بين مختلف الطبقات والفئات فى المجتمع اليابانى كان قد تم تطبيقه قبل ذلك فى نهاية مرحلة الباكفو وذلك فى مقاطعة تشوشو (ياماجوتشى) وكذلك فى مقاطعة كيشو (محافظه واكاياما الأن) وذلك بفرض التجنيد الإجبارى على الشباب الذين تجاوزوا العشرين من عمرهم، وطبقت عليهم أيضاً نظم التدريب الأوربية الحديثة. إلا أن هذه الخطوات اتخذت على مستوى محلى وليس على المستوى القومى كما فعل ياماجاتا.

على أية حال، لم يألُ ياماجاتا جهداً من أجل تطبيق نظام التجنيد الإجبارى حتى أصدر إعلاناً حكومياً لذلك فى أواخر نوفمبر ١٨٧٢م. وطبقا لهذا الإعلان يلغى نظام العسكرية الإقطاعى الذى يعتمد على المقاطعات ويتم الاعتماد على الجيش الذى يجند جنوده من كل قطاعات الشعب الذى يقوم تدريبه على النظم العسكرية الغربية. وبهذا الإعلان أصبحت الخدمة العسكرية واجبًا وطنيًا يجب على الذكور تأديته تماماً مثل دفع الضرائب. ثم تم بلورت هذا الإعلان فى قانون التجنيد الذى صدر فى يناير ١٨٧٣م. وطبقا لهذا القانون يتم فحص الشباب الذين أتموا العشرين من عمرهم طبياً، ومن يتجاوز هنا الفحص الطبى يتم إلحاقه بالقوات البرية أو القوات البحرية لمدة ثلاثة أعوام يتلقى خلالها تدريباً عسكرياً شاقاً. وبعد الانتهاء من مدة التجنيد الأساسية يبقى المجند على قوة الاستدعاء لمدة أربع سنوات أخرى ولكن كان هنالك من يعفى من التجنيد، وفى طليعة

هؤلاء عائلو الأسر ومن يدفعون البدلية وكانت تقدر بـ٢٧٠ ينًا. وهذا مبلغ باهظ بأسعار ذلك الزمـن ولم يكن إلا الأغنياء من يسـتطيعونه. وفى الجانب الآخر كان الفقراء من الفلاحين يعانون بسبب اقتياد عائلهم ومن يستطيعون من شبابهم العمل للانخراط فى الجندية.

ولما أصبحت الجندية عبئاً ثقيلاً على جماهير الفقراء من الناس كرهوها أيما كره وأصبحوا يثيرون نحوها الثورات والهوجات. وأصبح الفلاحون ومواطنو المدن يتحايلون على قانون الجندية من أجل الهروب منها. فكان الشاب الذى لا يعول الأسرة ويسبقه أخ أكبر ينفصل عن أسرته ويكون أسرة جديدة يكون هو عائلهم وعليه يتم إعفاؤه من التجنيد. أو كان الشاب يذهب ليحمل اسم أسرة أخرى فيتزوج من إحدى بناتها فيعفى بالتالى من التجنيد، وهناك من كان يختفى تماما عن الأعين وآخر يزيف فى سجله العائلى، وحالات أخرى من الشباب الذين كانوا يحاولون بكل الطرق الهروب من الجندية. وهكذا شهد نظام التجنيد الإجبارى فشلاً ذريعاً فى بداياته بسبب معارضة ومقاومة عامة الشعب له، ولذلك لم ينخرط فى العسكرية سوى عشرين بالمائة فقط من الشباب الذين أتموا العشرين من عمرهم.

ولم يخل أمر تطبيق التجنيد الإجبارى على اليابانيين لأول مرة من طرافة، حيث جاء فى الإعلان الذى أصدرته الحكومة فى نوفمبر ١٨٧٢م عن تأدية الخدمة العسكرية أنها بمثابة دفع ضريبة الدم فأساء عامة الناس فهم هذا المعنى، وأخذوه على أن الحكومة تأخذ دماء من ينخرط فى الجندية، وعليه قامت ثورت وهوجات فى جميع النواحى تناهض هذا الفعل الشائن من الحكومة، وتركزت هذه الثورات فى غرب اليابان. والأطرف أن الفلاحين البؤساء ذوى العقلية البسيطة اعتقدوا أن أسلاك البرق التى تمدها الحكومة حديثاً عبر البلاد ما هى إلا وسيلة من وسائل نقل دم المساكين من الجنود.

ولكن الملاحظ عن قانون التجنيد الإجبارى أنه ووجه بمعارضة تكاد تكون عامه سواء من المحاربين القدماء أو الفلاحين أو سكان المدن أيضاً. ذلك لأنه سلب الكثير من حقوق الساموراى الذين كانت العسكرية القديمة تعطيهم العديد من المميزات والحقوق بالمقارنة بالفلاحين وسكان المدن العاديين. أما الفلاحون والمواطنون فقد أضاف هذا القانون إلى أعبائهم القديمة أعباءً أخرى. ولهذا ثار الجميع أمام هذا النظام الجديد من الجندية كما جعل الثورات تعم جميع أنحاء البلاد تقريباً. فما كان من الحكومة رداً على هذا الوضع الخطير إلا أن أنشأت وزارة للداخلية لأول مرة فى تاريخ البلاد وذلك لحفظ الأمن فى البلاد

فـــى عـــام ١٨٧٣م. وفى العام التالى عضدت الحكومة من النظـــام الأمنى فى البلاد فأقامت مديريـــة للأمن فى طوكيـــو. ولكن وبرغم هذه الصعوبات التى صادفهـــا قانون التجنيد فإن الجيـــش اليابانى صار يقوى تدريجياً حتى وصل إلى درجـــة كبيرة من القوة جعلته ينتصر فى حربين كبيرتين على كل من الصين وروسيا فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما سنرى عند حديثنا عن هاتين الحربين.

٢ - الإصلاح الضريبى:

فيما ســـبق تحدثنا عن عدة إصلاحات قامـــت بها ثورة ميجـــى من أجل تغيير مختلف نواحـــى الحياة فى اليابان. و لكن كان لابد لهذه الثـــورة أيضاً من خلفية اقتصادية قوية، فكان لابد من إجراء اصلاح ضريبى يضمن للدولة مصادر مالية تعتمد عليها، وفى الحقيقة كان الإصـــلاح الضريبـــى الذى كانـــت ثورة ميجى تقصده فى الأســـاس هو إصلاح ضرائب الأرض الزراعيـــة، وذلـــك لأن قيمة المتحصل من الجمارك على الواردات من الخارج كانت قد وصلت إلى أدنى مستوى لها بسبب المعاهدات التجارية التى عقدتها حكومة الباكفو فى أواخر عهد إيدو، فلم تعقد على هذه الجمارك أيه آمال لإنعاش الاقتصاد اليابانى.

ومـــن ناحية أخرى، فقد كانت الضرائب التى تفـــرض على الأراضى الزراعية ضرائب عينية وليســـت نقديـــة، وهذه الضرائب كانـــت قد ضعفت إلى حد كبير بســـبب الثورات والهوجات الكثيرة التى عمت الأرياف، وكذلك بسبب عدم دفع العديد من الفلاحين لها، وتأجيل دفعها فى بعض الأحيان الأخرى وتصدى لهذه الإصلاحات الضريبية شـــخصيتين اقتصاديتان شهيرتان وهما ماتســـوكاتا ماسايوشى (Matsukata masayashi) (١٨٣٥م – ١٩٢٤م) وموتسومونى ميتسو Mutsumune Mitsu (١٨٩٧م – ١٨٤٤م).

وقامـــا بجهـــود بحثية عميقة أثمرت فـــى النهاية عن قانون إصـــلاح ضرائب الأراضى (chisokaiseiho) فى يوليو ١٨٧٣م. وكان من أهم نقاط هذا القانون ما يلى:

١ – إحـــلال نظام الضرائب على قيمة الأراضى بـــدلاً من النظام الضريبى العينى الذى كان يعتمد على كمية المحصول.

٢ – الضريبة على الأراضى الزراعية تؤخذ بصرف النظر عما إذا كان هناك وفر زراعى أو كســـاد بواقع ٣٪ من قيمة الأراضى.

٣ – المسئول عن دفع الضرائب هو المالك.

٤ – تحصيل الضرائب نقديا وليس عينياً أى تؤخذ نقودا وليس فى شكل محصول (كان فى معظمه أرزاً).

ومما سبق نجد أن حكومة ميجى قصدت من تلك الخطوات ضمان الحصول على الضرائب بلا نقصان. وإلى جانب ذلك عملت الحكومة على أن تحدد ثمن الأراضى بطريقة تضمن لها عائداً ضريبياً جيداً. وعليه أصبحت الضرائب التى تحصل على الأراضى الزراعية تصل فى بعض الأحيان إلى ٤٠٪ من إجمالى المحصول. وهذه بالطبع ضرائب مبالغ فيها. مما كان له الأثر السيىء على الفلاحين.

وهكذا خاب أمل الفلاحين فى ثورة الإصلاح. وكانوا يتوقعون منها خفض الضرائب العينية التى طالما عانوا منها. ولذلك قامت ثورات عديدة تعارض هذا الإصلاح الضريبى أو بالأحرى التعديل الضريبى الذى أنهك كاهل الفلاحين. وحدثت معظم هذه الهوجات والاضطرابات عام ١٨٧٦م. وتركز حدوثها فى محافظات واكاياما وإيباراكى وميى، وقد وصل عدد الثوار إلى نحو مائة ألف شخص، تم معاقبة نصفهم تقريباً.

ولكن وعلى الرغم من تلقى ما يقرب من خمسين ألفًا من الثوار عقوبات مختلفة فإن الحكومة خشيت أن تمتد هذه الثورات إلى جميع أنحاء البلاد، وخاصة إذا ما ارتبطت هذه الثورات الفلاحية بانتفاضات المحاربين (الساموراى) فتحدث اضطرابات يصعب التغلب عليها. فما أتى العام التالى (يناير ١٨٧٧م) حتى أصدرت الحكومة إعلانا خفضت من خلاله نسبة الضرائب من ٣٪ إلى ٢,٥٪ فقط من قيمة الأرض. فكان هذا بمثابة نصر كبير للفلاحين.

٣ - التنمية الصناعية:

كانت الخطوة التالية أمام حكومة ميجى هى تنمية الصناعات الحديثة، ومع الاعتراف بأن قدراً ما من التصنيع قد تحقق فى نهاية عصر إيدو فإنه كانت هناك عدة أسباب تعوق حركة التصنيع الداخلية. منها على سبيل المثال الضرائب المنخفضة على الواردات وكذلك تدفق المصنوعات الأجنبية الرخيصة بسبب الثورة الصناعية فى الغرب، ولما كانت الطبقات من ذوى الدخول المرتفعة مثل حكام المقاطعات السابقين والنبلاء وكبار التجار والمرابين لم تكن لديهم المقدرة على إحياء صناعة جديدة متطورة، فكان على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة فى تطوير مختلف الصناعات، فأنشأت فى عام ١٨٧٠م وزارة التصنيع

إلا أن هدف هذه الوزارة كان فى معظمه عسكرياً. وكانت معظم الصناعات التى تبنتها وزارة التصنيع موجهة للناحية العسكرية وتساوت فى ذلك صناعة الحديد والصلب وصناعة السفن وإقامة السكك الحديدية ومد أسلاك البرق والتعدين وكذلك الإنشاءات المعمارية وصناعة الآلات وإقامة المصانع الكيميائية وقبضت على كل تلك الصناعات وجعلتها كلها صناعات حكومية، ولكنها سرعان ما سحبت يدها عنها وباعتها فيما عدا الصناعات العسكرية للقطاع الخاص فى عام ١٨٨٠م بعد فشلها فى إدارتها وتعرضها للخسارة. إلا أننا نجد أن حكومة ميجى قد حققت نجاحاً لا بأس به فيما يتعلق بالصناعات العسكرية فطورت مصانع الأسلحة التى ورثتها عن حكومة الباكفو، وذلك فى ترسانات الأسلحة بطوكيو وأوساكا، وكذلك فى مصانع الذخيرة فى إبتاباشى Itabashi ومجرو Meguro.. وفيما يلى الخطوات والجهود التى اتخذتها حكومة ميجى من أجل إحداث تنمية صناعية متطوره وحديثة:-

(أ) تحديث النظم المالية والبنكية:

من أجل إحداث تنمية صناعية متقدمة ومتطورة كان لابد من تطوير النظام المالى والنقدى بالبلاد؛ ففى نهاية عصر الباكفو كانت هناك العديد من الأوراق المالية يتم التعامل بها فى الأسواق. فهناك أوراق المقاطعات المالية (Hansatsu) وكذلك العديد من الأوراق المالية الأجنبية، هذا إلى جانب النقود المعدنية التى كانت تُتداول فى هذه الأثناء وإلى جانب هذه الأوراق المعترف بها كانت هناك أوراق مالية أخرى غير قابلة للتحويل (fukanshihei) مثل تلك التى كانت تصدرها الحكومة (Dajakan Minbushosatsu Satsu) وكذلك تلك التى كانت تصدرها وزارة الشئون المدنية وذلك بسبب تعرض الحكومة للأزمه المالية الخانقة. وقد اعتادت كل من الحكومة ووزارة الشئون المدنية على إصدار هذه الأوراق بصورة متكررة مما أدى إلى حدوث حالة من الفوضى انتابت الأوضاع النقدية والمالية فى السنوات الأولى من عهد حكومة ميجى. هذا كله جعل حكومة ميجى تفكر جدياً فى تنظيم هذا الوضع الغريب، ولذلك تم إصدار قانون النقد الجديد (Jōrie) Shinka فى عام ١٨٧١م والذى جاء به أن تقوم مصلحة سك العملة (Zōheiryō) بسك عملات ذهبية وفضية ونحاسية. وكذلك تأكيد نظام الغطاء الذهبى، إلى جانب اتخاذ النظام العشرى النقدى أساساً للتعامل المالى فى اليابان وعليه تم اتخاذ الفئات النقدية العشرية وهى الين

والسـن (sen) والرين (Rin) كوحدات للتعامل النقدى. ولكن على الرغم من اتخاذ الذهب كغطاء للعملية المالية فإن العملة الفضية هى التى كانت مستعملة فى الواقع فى المعاملات التجاريـة، ولذلك يمكن القـول إن النظام المالى كان نظاماً ثنائياً مـن الذهب والفضة معاً. بـل إنـه فوق ذلك تم إلغاء التراجع عن تقييد التعامل بالفضة فى عام ١٨٧٨م، ولذلك فقد أصبحت الفضة هى أساس التعامل المالى فى البلاد من الناحية العملية.

ومن ناحية أخرى، فقد تم فى عام ١٨٦٩م، إنشـاء شـركات مالية وشـركات للصرافة نصفها حكومى والنصف الآخر أهلى إلا أن هذه الشـركات لم تنجح، وبسـبب عدم نجاح هـذه الخطـوة فقد فكرت الحكومة فى إنشـاء بنوك حديثة وهنا بـرز لهذه المهمة كل من السياسـى الشهير إيتو هيروبومى ومعه شيبوساوا إئتشى Shibusawa Eiichi (١٨٤٠م – ١٩٣١م)، وقاما معاً بدراسة النظام المالى فى أمريكا واقتنعا باقتباس النظام الذى يقوم علية البنـك الوطنى الأمريكـى وعليه قاما بإعلان مواد وقوانين البنـك الوطنى اليابانى فى عام ١٨٧٢م (٥ مـن ميجـى) ثم تطلعـا فى العام التالى (١٨٧٣م) للاعتماد على الاسـتثمارات الأهلية لإنشاء بنوك كبيرة، وبالفعل تم تأسيس البنك الأول الوطنى (Daitchi kokuritsu Ginkō) وذلك بمساهمة كل من مجموعتى ميتسوى وأونو الاقتصاديتين العملاقتين، وكانت تلـك هى الخطوة الأولى من أجل إنشـاء بنوك وطنية في جميـع أنحاء البلاد اعتماداً على الأرصدة ورؤوس الأموال الأهلية.

وهنـا لنا تعليق على البنوك الوطنية التى أنشـأتها حكومـة ميجى؛ ففى الوهلة الأولى تبدو لنا كلمة «وطنية» وكأن هذه البنوك تدار بواسطة الدولة أو بالأحرى الحكومة، إلا أن هذا غير صحيح وفى الحقيقة فقد كانت هذه البنوك بنوكا خاصة تدار بواسـطة رأس المال الخـاص. وكانت هذه البنوك خاضعـة وتدار تحت قوانين الدولة، ومـن هذا المنطلق فقد كانت فى شـكلها العام تشـبه إلى حد كبير البنوك الوطنية الأمريكية، وقد أُنشـئت هذه البنـوك فى البدايـة ليتم من خلالها تداول الأوراق المالية غـير قابلة للتحويل التى كانت تصدرهـا الحكومة ولذلـك كان رأس مال هذه البنوك يحتوى علـى نحو ٦٠٪ من الأوراق الماليـة الحكومية، أما الباقى فقد كان عبـارة عن أموال صحيحة قابلة للتحويل (Dakan Shihei)، ولكن كانت هذه الشـروط قاسـية إلى حد بعيد مما أدى إلى كساد إدارى. ولذلك تم فى عام ١٨٧٦م تعديل هذه الشروط وألغيت الأموال القابلة للتحويل، وتم بدلا من ذلك

جعل ٨٠٪ من رأس المال أموالا حكومية غير قابلة للتحويل، وهذا ما أدى إلى إنعاش التعاملات، وذلك أدى فى النهاية إلى إنشاء ما يقرب من ١٥٠ بنكاً فى جميع أنحاء البلاد ولكن بسبب هذه الأموال الحكومية غير القابلة للتحويل حدث كساد كبير ولكن فى الوقت نفسه خلق هذا الوضع رؤوس أموال وفيرة من أجل التصنيع.

(ب) إنشاء خطوط البرق والمواصلات والسكك الحديدية:-

كان مد خطوط البرق بين طوكيو ويوكوهاما هو أول مظاهر الحضارة الحديثة فيما يتعلق بالمواصلات. وقد تحقق ذلك على يد الحكومة فى عام ١٨٦٩م. ولم تمر سوى خمس سنوات حتى تم كذلك مد خطوط البرق بين أوموري Aomori فى أقصى شمال جزيرة هونشو وبين مدينة ناجاساكى فى جزيرة شيكوكو جنوبا، وذلك عبر العاصمة طوكيو. وفى بداية عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر تمت شبكة الخطوط البرقية فى كل أنحاء اليابان تقريبا وفيما يتعلق بخطوط البرق بين اليابان والدول الأخرى تم فى عام ١٨٧١م إنشاء خط البرق بين ناجاساكى وبين مدينة شنغهاى فى الصين، أما بالنسبة للتليفونات فقد تم استيرادها والبدء فى تشغيلها حكومياً لأول مرة فى عام١٨٩٠م (٢٣ من ميجى)، أما البريد فقد تم تحديثه بفضل جهود مائجيما هيسوكا (١٨٣٥م – ١٩١٩م) الذى طور النظام البدائى القديم المعروف بالهكياكو (Hikyaku) وقام بتنظيم البريد بين كل من طوكيو وكيوطو وأوساكا فى عام ١٨٧١م، وفى عام ١٨٧٣م قام بجعل أجرة البريد رسمية وموحدة بين كل أنحاء البلاد. وفى عام ١٨٧٧م انضمت اليابان إلى اتحاد البريد العالمى.

أما فى مجال المواصلات فقد اعتمدت الحكومة اليابانية فى بادئ الأمر على قرض خارجى من إنجلترا وبدأت فى تشييد الخطوط الحديدية الحكومية، وكان أول خط شيدته بين منطقة شينباشى بالعاصمة الجديدة طوكيو وبين مدينة يوكوها عام ١٨٧٢م، ثم فى عام ١٨٧٤م أفتتح الخط الحديدى ما بين مدينتى أوساكا وكوبى، وبعد ذلك بثلاث سنوات تم الخط الحديدى بين أوساكا وكيوطو. وفى عام ١٨٨٩م تم اكتمال الخط الحديدى بين طوكيو وكوبى (Tokaido Honsen) وكان القطار يقطع المسافة بين المدينتين فى نحو عشرين ساعة. وبالنسبة لخطوط الملاحة البحرية فقد أخذ دور الريادة فيها الاقتصادى إيواساكى ياتارو Iwasaki Yataro (١٨٣٤م – ١٨٨٥م) وهو من مقاطعة طوسا. وهذا الرجل هو مؤسس مجموعة ميتسوبيشى العملاقة، وكان الاسم الأصلى لهذه المجموعة وهو شركة

تسوكومو التجارية التى أسسها إيواساكى فى عام ١٨٧٠م ثم تغير اسمها إلى ميتسوبيشى فى عام ١٨٧٥م. وقد استطاعت هذه الشركة عبر امتيازات حكومية عديدة أن تتخطى المنافسات العنيفة من شركات النقل البحرى الأمريكية، وكذلك حصلت على أرباح ضخمة عن طريق نقل المهمات العسكرية خلال حرب الغرب والشمال (Seinan,Sensō) الأهلية التى حدثت فى عام ١٨٧٧م وكذلك من خلال الحملة على تايوان عام ١٨٧٤م ولم يقتصر الأمر على الخطوط البحرية الداخلية فقط بل تعدى نشاط شركة ميتسوبيشى للنقل البحرى ليصل إلى شنغهاى فى الصين، وقد أصبحت هذه الشركة بمثابة الشركة الوطنية بعد دمجها مع الشركة الحكومية.

وبالطبع بدأت سكة الحديد فى اليابان متواضعة إلى حد كبير، ولكنها على الرغم من ذلك مثلت تطوراً كبيراً بالنسبة لحياة اليابانيين خاصة عندما نعلم أن المسافة ما بين شينباشى فى طوكيو وبين مدينة يوكوهاما وهى التى لا تتعدى الخمسين كيلومتراً كانت تستغرق قبل إنشاء سكة الحديد ما يقرب من يوم كامل، ولكن بإنشاء الخط السالف ذكره أصبحت هذه المسافة لا تستغرق أكثر من ٥٣ دقيقة.. ولكن كانت المشكلة التى تؤرق اليابانيين وخاصة الفقراء منهم أن سعر تذكرة القطار كانت مرتفعة إلى حد كبير وخاصة إذا ما عرفنا أن ثمن كيلو الأرز (وهو السلعة التى يمكن عن طريقها قياس أسعار الأشياء فى اليابان) كان يقل عن ٣ ينات. وأن ثمن التذكرة للدرجة الثالثة فى القطار آنذاك كان ٣٧ ينًا وه ينات فإننا نستطيع أن ندرك مدى ارتفاع ثمن التذكرة للفقراء، حيث إنها كانت تعادل نحو ١٣ كيلو أرزاً، وهذا بالطبع ثمن باهظ.

ومن أجل التنمية الصناعية أيضاً عملت الحكومة اليابانية على استقطاب العديد من الخبراء الأجانب فى مختلف المجالات من أجل الارتقاء بمستوى المصانع، ورأت أيضاً أن تقوم بإدارة المصانع والترسانات الكبرى بنفسها كما ذكرنا آنفاً. وقد تساوى فى ذلك تلك المصانع التى أنشئت فى أواخر عهد الباكفو والمصانع التى أنشئت فى أوئل عهد ميجى، أما الأولى فأهم ما يمكن ذكره منها مصانع (سيكى جوتشى) بطوكيو للأسلحة وترسانة يوكوسوكا وترسانة ناجاساكى للسفن ومصانع كاجو شيما للسفن ومناجم مى إيكى (miike kazan) بمحافظة فوكو أوكا ومناجم تاكاشيما (مقاطعه ساجا) إلى جانب مصانع ساكاى (Sakai) للنسيج.

أمـا المصانع الجديدة التى أنشـأتها حكومة ميجـى ووضعتهـا تحت إدارتها فأهمها: مصانع إيتاباشـى (Itabashi) للذخيرة، ومصنع أوسـاكا للمدافع، وورش تصنيع أكابانى (Akabane) بالعاصمة طوكيو، ومصانع فوكاجاوا للأسمنت والطوب، ومصانع شـيناجاوا للزجاج، ومصانع طومى أوكا للحرير، ومصانع طومى أوكا وشينماتشى وأيتشى وهيروشيما للنسيج. وهذا بالطبع لم يمنع من ظهور عدد كبير من المصانع الأهلية وعلى الأخص مصانع الحرير التى انتشـرت فى عدة محافظات، وبلغ عددها فى محافظة ناجانو فقط خمسـين مصنعـاً تعتمد كلها على الآلات الحديثة. ولكن الجدير بالذكر هنا أن هذه المصانع لم تكن لتنشـأ وتسـتمر إلا من خلال الدعم الحكومى والمحلى لها. وهذا ما يدلنا إلى أى مدى كان اهتمام الحكوم بتنمية مختلف الصناعات.

(جـ) المعارض

لعبـت المعـارض دورًا مهمًا فى عمليـة التنمية الصناعية فى السـنوات الأولى من عصر ميجـى. فقد اشـتركت اليابان فى عـام ١٨٧٣م (٦ من ميجـى) فى معـرض فينا الدولى. فأرسـلت اليابان إلى هذا المعرض منتجاتها التى تميزت واشتهرت بها آنذاك وأهمها خيوط الحرير والشـاى ودودة القز، وإلى جانب ذلك أرسـلت ٢٤ عاملاً لكى يتدربوا على أحدث الآلات. ومن فرط اهتمام الحكومة اليابانية بهذا الأمر فقد أقامت مكتباً للأعمال الإدارية ضم نحو سبعين موظفاً عمل تحت رئاسة السياسى والاقتصادى الفذ أوكوما شيجينوبو (Okuma Shigenobu) (١٨٣٨م – ١٩٢٢م) الـذى لعب دوراً مهماً فى رسـم السياسـة الاقتصادية فى اليابان خلال السـنوات الأولى من عهد إصلاح ميجـى، وقد بلغت تكاليف هذا المكتب ستمائة ألف ين، وهذا المبلغ يعتبر مبلغاً باهظاً بأسعار ذلك الزمان مما يعكس مدى حماس السـلطات آنذاك من أجل إظهار المعروضات والمنتجات اليابانية فى أحسن صورتها وكذلك دراسـة الأسواق الغربية واسـتيراد أفضل المنتجات الغربية، ومن الجدير بالذكر أن الحرير الخـام الذى كانت تنتجه مصانع طومى أوكا للحرير اسـتحوذ علـى إعجاب الغربيين من أوربيين وأمريكان على حد سـواء، وصنف ضمن المنتجات الممتازة بذات المعرض. كذلك تم استيراد آلات حديثة للنسيج لعبت دوراً مهمًا فى تحديث صناعة النسيج فى اليابان.

وبعد ذلك وفى عام ١٨٧٧م (١٠ من ميجـى) تم افتتاح المعرض القومى الأول لتشجيع الصناعـات فى حديقة أوينو العامة. وكانت فترة المعرض ١٠٢ يومين تعدت خلالها عدد

المعروضات ثمانين ألف معروضة، واقترب عدد الزوار من نصف مليون زائر، ومن بين المعروضات التى اشتهرت خلال المعرض آلة لغزل القطن اخترعها المخترع جأون تاسومونى (Gaum Tatsumune) (١٨٤٢م – ١٩٠٠م) وتعد هذه الآلة أول آلة لنسيج القطن عرفت فى اليابان. ويعد أيضاً جاأون من أشهر مخترعى اليابان فى عصر ميجى. ومن الملاحظ أن الاختراعات كان معظمها ينصب على قطاع الغزل والنسيج لما كان لهذا القطاع من أهمية بمكان بالنسبة لليابان آنذاك. وقد كان لهذه الاختراعات دور مهم فى تنمية هذه الصناعات، وفى هذه الأثناء اتجهت الحكومة بأنظارها نحو جزيرة هوكايدو وكان اسمها حينئذ «أزوتشى» ففى عام ١٨٦٩م تم تأسيس هيئة حكومية تختص بتعمير واستصلاح هذه الجزيرة الكبيرة والتى تقع فى أقصى شمال البلاد، وفى عام ١٨٧٢م بدأت الحكومة فى تطبيق خطة عشرية من أجل عملية جادة وطموحة لدرجة أنها خصصت لذلك مبلغ ٢٠ مليون ين، ونحن لا نحتاج أن نذكر القارئ بمدى ضخامة هذا المبلغ حيث كانت قيمة الين آنذاك تختلف تماماً عنها فى الوقت الحاضر.. وقامت الحكومة بإرسال المحاربين القدامى الذين أصبحوا بلا عمل فى المدن الكبرى إلى هوكايدو لبدء مسيرة جديدة هناك، وكونت أيضاً جماعات للعمل فى الحقول من الجنود نيط لها استصلاح وحماية الأراضى الزراعية فى هوكايدو. وذلك فى عام ١٨٧٥م، ولكن تم إلغاء هذا النظام فى عام ١٩٠٤م. وكذلك قامت الحكومة بإنشاء المصانع الحكومية الكبيرة، وطورت إلى حد كبير مناجم الفحم بالجزيرة وذلك كله عن طريق المؤسسة الحكومية لتعمير هوكايدو التى ذكرناها للتو، إلا أنه للأسف تم إلغاء هذه المؤسسة فى عام ١٨٨٢م بسبب الفضيحة المالية الكبرى التى حدثت فيما يتعلق ببيع ممتلكات حكومية للقطاع الخاص بسعر أقل ما يمكن وصفه بالبخس؛ حيث كانت هذه الممتلكات الحكومية قد تكلفت ما يقرب من ١٤ مليون ين ورغم ذلك بيعت بنحو ٣٨٠,٠٠٠ ين فقط، واتهم فى هذه الفضيحة السياسى الشهير كورودا كيوتاكا kurada Kyotaka (١٨٤٠م – ١٩٠١م) وكان يشغل آنذاك مدير مؤسسة تعمير هوكايدو بأنه حابى مواطنه من ساتسوما التاجر والسياسى جودای طومو اتسو Godai Tomoatsu (١٨٣٥م – ١٨٨٥م) ولم يكن إلغاء مؤسسة التعمير هو النتيجة الوحيدة لهذه الفضيحة المالية بل كانت هناك نتيجة أهم من ذلك وهى أنها كانت دافعاً جديداً للسياسى والمناضل من أجل الدستور والحريات العامة أكوما شيجينوبو Shigenobu Okuma

(١٨٣٨م – ١٩٢٢م) من أجل الضغط على الحكومة للتعجيل لإنشاء البرلمان لمراقبة أعمال الحكومة. وبالفعل لاقت هذه الدعوة صدى كبيرًا لدى مختلف الأوساط الشعبية مما جعل الحكومة تصدر أمراً بوقف بيع الممتلكات والمنشآت الحكومية فى هوكايدو إلى شركة كانساى التجارية التى كان يمتلكها جوداى طومو أتسو ولكن الحكومة لم تغفر لأوكوما ما فعله من إفشاء هذه الفضيحة وأجبرته على الاستقالة.

ولكن يجب ألا ينتهى حديثنا عن تعمير جزيرة هوكايدو دون أن نذكر جهود الخبراء والعلماء الأجانب فى هذا المضمار. فقد دعت الحكومة اليابانية خبيرين كبيرين أحدهما زراعى والآخر تربوى، أما الأول فهو هوراسى كابرون (Horace Capron) (١٨٠٤م – ١٨٨٥م) فى عام ١٨٧١م، وتولى منصب مستشار مؤسسة التعمير فى هوكايدو وكانت لنصائحه فى الاستصلاح والتعمير أثرها البالغ فى هذا الصدد. أما الثانى فهو وليام سميث كلارك William Smith Clark (١٨٢٦م – ١٨٨٦م) فقد حضر إلى اليابان فى عام ١٨٧٦م. وقام بالتدريس فى مدرسة سابورو الزراعية، ومن تلاميذه الذين تأثرو به وبالديانة المسيحية التى كان يعتمد عليها فى تدريسه؛ نذكر كلا من أوتشى مورا كانطو Uchimura Kanzo ونتوبى إيناظو Nitobe Inazo اللذين سوف يكون لهما دور مهم فى تاريخ اليابان الثقافى والسياسى على السواء.

٤ - التطلع نحو آسيا والاهتمام بالغرب:-

(أ) بعثة إيواكور الكبرى للغرب:-

فى يوم ١٢ نوفمبر عام ١٨٧١م (٤ من ميجى) تجمع عدد غفير من المواطنين فى ميناء يوكوهاما ويشجعون فى الوقت نفسه البعثة التى قررت حكومة ميجى إرسالها إلى أمريكا وأروبا، والتى كان على رأسها إيواكورا طوموى الذى كان على رأس الحكومة آنذاك ومعه عدة شخصيات مهمة شغلت مناصب حيوية فى الحكومة ومن أشهرهم كيدو تاكايوشى وقد شغل منصب نائب رئيس البعثة وكذلك إيتو هيروبومى ناظر الصناعة آنذاك وأول رئيس للوزراء فى اليابان الحديثة، ومعهم أيضاً أوكوبو طوشى ميتشى الذى كان يشغل منصب ناظر الخزانة العامة، وغيرهم من المسئولين الكبار.

وهكذا نجد اهتمام اليابان سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى بهذه البعثة الكبيرة التى وصل عدد أعضائها إلى ١٠٧ أشخاص تعددت تخصصاتهم واهتماماتهم ومسئولياتهم

وكذلك أعمارهم، لدرجة أنها ضمت لأول مرة خمس فتيات صغيرات سنذكرهن بعد قليل. هذا الاهتمام الكبير جاء بسبب الهدفين الكبيرين اللذين تقررت من أجلهما هذه البعثة، أما الهدف الأول فهو تعديل المعاهدات الظالمة لليابان التى عقدتها أواخر عهد إيدو مع الدول الغربيـة، و كان لابـد من مفاوضات تمهيدية من أجل هـذا التعديل والتى كان على عاتق أعضاء البعثة الرئيسيين القيام بهما، ومن ضمن البنود التى أراد الوفد اليابانى تعديلها:

١ - إلغاء المحاكم القنصلية.

٢ - استعادة حق حرية فرض الضرائب.

٣ - منع رسو القوات الأجنبية على السواحل اليابانية.

ولكـن عـدم اكتمال ووضوح النظـم الحديثة من قانونية وغيرها فـى اليابان آنذاك جعلها لا تستطيع أن تكون نداً لهذه المحادثات مما سـيجعل اليابانيين يمضون قدماً مـن أجل تطبيق إجراءات تحديثية من حيث الشـكل والمضمـون حتى تصبح نداً قوياً للتفاوض مع الغرب.

أمـا الهـدف الثانى الذى أمكن تحقيقه إلى أبعد حد فـكان الاطلاع على أحوال الغرب المختلفة من دسـتورية وإدارية وتصنيعية وتعليمية وطبيـة وغيرها من النظم الحديثة التى أراد اليابانيون نقلها إلى بلادهم. وبسبب شغف اليابانيين بهذا الاطلاع على أحوال الغرب استطاعوا أن يلمسوا مدى الفارق بينهم وبين قوة الغرب التى اعتمدت على تطور دستورى وإدارى ونهضة صناعية كبرى وروح استقلالية عميقة.

وشـعر اليابانيون بمدى تخلفهم عن الغرب فـى هذه المجالات وغيرها مما كان بمثابة الحافـز الكبير الـذى جعلهم يضعون الغرب ونهضته صوب أعينهـم ويبذلون كل جهدهم وطاقاتهـم مـن أجل اللحاق بهـذا الغرب ونهضته الكـبرى، ومن فرط اهتمـام الحكومة والمسـئولين عن هذه البعثة وما كان يمكن أن يتمخض عنها من نتائج فقد أرسـلت خمس فتيـات صغيرات مع هذه البعثة كـن طليعة الفتيات المبعوثات للخـارج وكانت أصغرهن لا يزيد عمرها على ثمانى سـنوات وكانت أكبرهن أيضا لا تتجاوز الخامسـة عشـرة وهن كالآتى: يوشيماسو ريوكو Yoshimasa Ryoko واويدا تيكو Ueda Teiko وياماكاوا سوتى ماتسو Yamakaw Sutematsu وناجاى شيجكو Nagai Shigeko وتسودا اوميكو Tsuda Ümeko وهـى أصغرهن. وهذه الأخيرة عادت إلى اليابان بعد أن أمضت أحد عشـر عاما فى الدراسـة والتحصيل ولكنها رغم ذلك عادت مرة أخرى للدراسـة فى أمريكا وإنجلترا ثم أنشأت فى عام ١٩٠٠م مدرسة لتعليم الفتيات الإنجليزية وتطورت هذه المدرسة لتصبح

فيما بعد جامعة تسـودا جوكو فى عام ١٩٤٨م بعد أن مرت بعدة مراحل تعليمية ويرجع لتسودا الكثير من الفضل من أجل تطوير تعليم البنات.

وعلـى الرغم من عـدم تحقيق البعثة للهدف الأول فإنها أبلت بلاءً حسـنا فيما يتعلق بالهدف الثانى. وبعد أن أمضت عاما وعشـرة أشـهر فى أمريكا وأوروبا عادت فى سبتمبر ١٨٧٣م بعـد أن أيقنـت أنه علـى اليابانيين إذا ما أرادوا بناء دولـة حديثة متقدمة فلابد لليابان أن تأخذ عن الغرب القانون والتعليم والاقتصاد والنواحى العسكرية وغيرها.

(ب) قواعد الصداقة اليابانية – الصينية المتوازنة:

على الرغم من العزلة التى فرضتها اليابان على نفسها طوال عصر إيدو فإن هذا لم يمنع من وجود علاقات دولية مع الدول الجارة (شـين) وهو اسـم الصين آنذاك كما كان يطلق عليهـا اليابانيون، ولكن بحلول عصـر ميجـى رغبت اليابان فى إقامة علاقات رسمية مع الصين وليس مجرد علاقات تجارية فقط. ومن أجل ذلك أرسـلت مسـئولًا كبيرًا فى وزارة الخارجية اليابانية يدعى ياناجيزاوا سـاكى ميتسـو Yanagizawa Sakimitsu فى شهر مايو ١٨٧٠م للاجتماع بالمسـئولين الصينيين من أجل عقد المعاهدة، ثم فى يوليو من العام التالى (١٨٧١م) حضر وفد يابانى آخر على رأسه ناظر الخزانة فى الحكومة اليابانية داتى مونـى نـارى Date Munenari لتوقيع معاهدة تكون على نفـس صيغة المعاهدات الظالة التى وقعتها اليابان فى أواخر عصر أيدو مع الدول الغربية على أن تكون هذه المرة اليابان هى الدولة الظالة وتكون الصين بمثابة الدولة المظلومة، وبالطبع رفضت الصين هذه الصيغة وعليه تم الاتفاق على عقد معاهدة متوازنة بين الدولتين وتسـاوى بينهما وذلك فى شـهر يوليو من عام ١٨٧١م كما ذكرنا آنفاً، وكان أهم نتيجة لهذه المعاهدة أنها كانت أول معاهدة متوازنة تعقدها كل من البلدين فى تاريخهما. وطبقا لهذه القواعد أيضا تم خفض الجمارك بـين البلدين لأقـل قيمة وتم إلغاء مبدأ الدولة الأولى بالرعايـة وتم أيضا الاعتراف المتبادل بالمحاكـم القنصلية، وهذا المبدأ الأخير يعنى أنه يحـق لكل من رعايا البلدين أن يخرجا على نطاق التشـريع الوطنى. إلا أن القنصل الصينى لم يحضر بالفعل إلى اليابان مما أدى بالتالى حصول اليابان فقط على هذا الحق.

ولكن على الرغم من أن هذه المعاهدة من الناحية الرسمية ساوت بين البلدين الجارتين فإن اليابان التى حاولت منذ بداية عصر ميجـى النهوض واللحاق بالدول الغربية كانت فى موقف

أفضل من الصين التى كانت ماتزال تغط فى نومها، وبسبب هذا أيضا كان هناك شعور بعدم الرضا داخل الحكومة اليابانية والأوساط السياسية فى اليابان لعقد معاهدة تساوى بين اليابان وجارتها، ولذلك تأخر الاعتراف بهذه القواعد رسميا لمدة عامين. وهنا يبقى السؤال الذى قد يلح على القارىء: لماذا أرادت اليابان التى طالما عانت من المعاهدات الظالمة مع الدول الغربية تكرار نفس التجربة مع الصين؟!.

فى الحقيقة إن اليابان رأت فى أن تفوقها السياسى على الصين سوف يتيح لها هدفا أكبر وأهم ألا وهو التحكم فى كوريا عن طريق غزوها ذلك لأن كوريا حتى هذه اللحظة كانت تابعة من الناحية الشكلية والأدبية للصين.

(جـ) المسألة الكورية:

ذكرنا قبل ذلك فى الفصل الأول من هذا الكتاب مدى اهتمام بل وطمع اليابان فى كوريا لدرجه قيام الزعيم طويوطومى هيديوشى بمحاولتين لغزوها إلا أن هاتين المحاولتين فشلتا فى مهمتهما. ثم تغلق اليابان الأبواب على نفسها لتحمى أرضها من الدول الاستعمارية وتريح فى الوقت نفسه جيرانها من أطماعها.

ولكن فى نهاية عهد الباكفو حاولت اليابان إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا. وتطور هذا المطلب لظهور الطموح لوضعها تحت الحكم اليابانى خاصة مع ارتفاع المد الذى يدعو لتوقير الإمبراطور اليابانى.

ومع بداية عهد ميجى وإقامة الحكومة الجديدة فى اليابان تمت مفاوضات بين البلدين من أجل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما إلا أن هذه المفاوضات سرعان ما توقفت. وكان هذا الفشل فى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فرصة لتصاعد الآراء التى ترى ضرورة غزو كوريا. وبالفعل نوقشت مسألة إرسال قوات إلى كوريا لكسر العزلة التى فرضتها كوريا على نفسها محاولة فى ذلك درء خطر الاستعمار عن نفسها تماما كما حاولت اليابان ذلك طوال عصر إيدو.

لكن لابد من القول إن كوريا كانت تحاول السير عكس اتجاه حركة التاريخ فقد كانت أفكار العزلة التى نجحت اليابان فى تطبيقها فى السابق قد أصبحت بالية لا يمكن تطبيقها فى نهايات القرن التاسع عشر ولذلك لاقت كوريا ضغوطا رهيبة سواء من خلال جاراتها أو من خلال الدول الغربية.

علـى أيـة حال، اتخـذ الجناح الذى يؤيد غزو كوريا – وعلى رأسـه الزعيم سـايجو تاكامورى – قرارا بإرسـال بعثة للتفاوض مع كوريـا لمطالبتها بإقامة العلاقات مع اليابان وذلك فى أغسطس ١٨٧٣م، وتقرر أن يرأس هذه البعثة الزعيم سايجو. ولكن أعضاء الحزب الذيـن كانوا يؤيدون إرسـال البعثة قرروا أيضا أنه فى حالـة رفض كوريا لإقامة العلاقات مـع اليابان فسـوف تقوم الأخيرة بغزو كوريا. وكان مـن الواضح أنهم قد عقدوا العزم على هذا الغزو وأصبح وشـيكا نظرا لاقتناعهم بإصرار الكوريين على استمرار سياسة العزلة التى يفرضونها على بلادهم.

ولم يفشـل هذا المخطط سـوى عودة الوفد اليابانى الكبير الذى كان يقوم بزيارة طويلة لأمريكا وأوروبا برئاسـة إيواكورا طومومى، الذى عارض بشـدة ومعه أوكوبو توشيميتشى، وكيدو تاكايوشـى وغيرهم فكرة غزو كوريا. فقد كان من وجهة نظر الحزب المعارض لغزو كوريـا أن على اليابان وهى فى بداية مشـوارها نحو التحديـث أن تثبت الدعائم لمختلف النواحى الداخلية من اقتصادية وتعليمية وغيرهما خاصة بعد أن تأثروا بما لمسوه من التقدم والتطور الكبيرين اللذين حققهما الغرب.

وبالفعل تم إلغاء خطة غزو كوريا فى شـهر أكتوبر ١٨٧٣م. وذلك بعد شـهر واحد من رجـوع البعثـة الكبرى. وربما لو تأخر وصول هذه البعثة لبضعة أشـهر أخرى لتغير وجه التاريـخ ولربما واجهت نهضة ميجى عقبة كـبرى إذا ما تم إنفاذ هذا الغزو وهذه النهضة الوليدة مازالت تحبو فى خطواتها الأولى نحو المجد.

ونحـن هنا نريـد أن نذكر القارئ أنه على الرغم من أن نهضـة اليابان الحديثة تدعى بنهضـة ميجـى فإننا نرى هنا وبكل وضـوح أن قرار غزو كوريا أو عدم غزوها لم يأتِ عن طريـق الإمبراطـور ميجى ولكن اتُخذت هذه القرارات عن طريق كبار الساسـة الذين كانوا موجودين على حلبة التاريخ اليابانى فى تلك الفترة.

على أية حال، وبسـبب إلغاء فكرة غزو كوريا تماما غضب سـايجو ورفقاؤه لذلك أشد الغضب، واسـتقالوا جميعا من مناصبهم السياسية وعادوا إلى مواطن رؤوسهم، وتعرف هذه الحادثة فى التاريخ اليابانى باسـم (التغيير السياسـى للعام السـادس من ميجـى) وذلك بسبب ما حدث من تغير الوجوه التى كانت تؤثر فى مجريات السياسة اليابانية وما سوف يحدثه أيضا من صراع ما بين جيش سـايجو ومؤيديه وجيش الحكومة فيما يعرف بحرب السينان Seinan senso أى حرب الغرب والشمال وذلك فى عام ١٨٧٧م.

ولكن على الرغم من التريث وعدم التسرع الذى أبداه الساسة الحكماء بعدم الإقدام على غـزو كوريـا فإن هذا لم يثنهم عن عزمهم من أجل دق أبواب كوريا بعنف كما دقت أبواب عزلـة اليابان من قبـل على يدى بيرى فى عام ١٨٥٤م، ولذلك ظلـت الحكومة اليابانية تتحين الفرص من أجل ذلك.

وبالفعل وفى عمل يمكن أن يوصف بأنه استعراض للقوة أرسلت اليابان سفينة حربية إلى السـواحل الكورية فى أغسطس ١٨٧٥م واقتحمت هذه السفينة خليج كانجهوا kanghua بحجة إجراء مسح بحرى، وطبقا للمصادر اليابانية فإنه عندما حاولت قوارب صغيرة تابعة للبارجـة الحربية اليابانيـة الاقتراب من جزيرة كانجهوا القريبة من العاصمة الكورية طلبا للمياه والمؤن، فما كان من طابية الجزيرة إلا أن أطلقت النيران على هذه القوارب الصغيرة مـا جعل السـفينة الحربية اليابانية ترد على هذه النـيران فحطمت الطابية الكورية ثم تم إنـزال الجنـود اليابانيين على أرض الجزيرة القريبة من مسـرح العمليات وقاموا باحتلال القلعة الكائنة بها.

وعلى الرغم من اسـتعراض اليابان لقوتها ومـا يفوح من هذا العمل من رائحة إمبريالية يابانية جديدة، فلم تفوت الحكومة اليابانية هذه الحادثة واتخذت منها ذريعة للضغط على كوريا لإرغامها على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها تحت تأثير التهديد باستخدام الردع العسكرى.

وبالفعل تم توقيع معاهدة غير متكافئة على الإطلاق لصالح اليابان على حسـاب كوريا فى ٢٦ فبراير ١٨٧٦م. وأطلق على تلك المعاهدة اسـم (قواعد الصداقة اليابانية الكورية)، وبالفعـل نجحـت بذلك اليابان فى إنهاء العزلة التى فرضتها كوريا على نفسـها. وبالتالى يمكـن أن نقـول إن اليابان قد حلت محل الدول الغربية فى هذه المهمة. إلا أن الفارق بين الـدور الغربـى والدور اليابانى أن الأول لم يتعد فى طموحه وأطماعه سـوى إقامة علاقات اقتصادية تجارية دبلوماسـية مع اليابان، أمـا دور اليابان فى كوريا فقد تطور لكى يصبح عدوانا عسكريا وتدخلا سافرا فى شئون الكوريين الداخلية حتى وصل هذا التدخل بسبب فظاعته إلى صراع مع الصين تلك الدولة التى كانت كوريا تخضع لها طوال فترة طويلة.

وقبل أن نتحدث عن شـكل الصراع اليابانى الصينى فى كوريا وتطوره يحسـن بنا أن نلقـى نظرة على بعض بنـود معاهدة الصداقة اليابانية الكوريـة، لندرك مدى الظلم الذى

أوقعته اليابان على جارتها منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، مرورا بالمعاهدة الثانية بين البلدين التى وقعت عام ١٩٠٥م والتى سلبت فيها اليابان حقوق كوريا الدبلوماسية ثم وضعهـا تحـت الحماية ثم ضمها تماما فى عام ١٩١٠م، وهذا ما سـوف نلقى عليه الضوء بالتفصيل فيما بعد.

على أية حال فيما يلى بعض بنود المعاهدة الأولى:

١ – على كوريا فتح موانى بوسان ونتسان وإينتشون أمام التجارة اليابانية.

٢ – تتمتع اليابان فقط بحق القضاء الخارجى، أى وجود قضاء يابانى خاص باليابانيين فى كوريا مما يمكن أن نطلق عليه بالمحاكم القنصلية.

٣ – عدم تمتع كوريا بحق الاسـتقلال الجمركى وكذلك لا تستطيع فرض ضرائب على الواردات والصادرات الخاصة باليابان لفترة طويلة.

وكمـا ذكرنا عاليـه فقد تطور الدور اليابانى وتعمق فى كوريـا إلى حد كبير ما أدى إلى انحـلال الرابطة التى كانت بين كوريا والصـين التى كانت تجعل من الأولى تابعة للثانية وذلك من زمن بعيد. وأدى التنافس الصينى – اليابانى فى كوريا فى إيذاء الكوريين أشـد الإيـذاء مما جعلهم يتذمرون ويثورون نحو الدولتين المتنافسـتين وكان أشـد تلك الثورات تلك التى حدثت فى عام ١٨٨٢م عندما احتج الكوريون على الأسـرة المالكة الكورية وعلى الوجود اليابانى فى كوريا. ثم تطورت هذه الثورة لتحتج على الأجانب بمختلف جنسياتهم إلا أن هـذه الثـورة قد تم إخمادها فـى النهاية على يد الجيش الصينـى ثم جاءت القوة العسكرية التى أرسلتها اليابان لنفس الغرض.

وبعد ثورة ١٨٨٢م فى كوريا تواترت الأحداث بين الهدوء والثورة. فإذا استقرت الأمور مارس التجار اليابانيون والصينيون نشـاطهم بهدوء، ولكن كان هذا النشـاط يسبب معاناة للكوريـين نظرا لاحتـكار هؤلاء التجار الأجانب التجارة فى مختلف أنواع السـلع ما كان يؤدى إلى تذمر الكوريين لانتشار الفقر بينهم، ومع ازدياد سخط الجماهير الكورية ازدادت شـعبية جماعة طوجاكو طوأى Togaku Toai وهى تعنى جمعية التعاليم الشـرقية، وهذه الجماعـة كانت معروفـة بعدائها للأجانب بصفـة عامة ولليابانيين بصفـة خاصة، وفى عام ١٨٩٤م نظمت هذه الجمعية انتفاضات شـعبية فى المناطق الجنوبية من البلاد سـاهم فيهـا الفلاحون المعدمـون لينتقموا من موظفى الدولة الذيـن لاحقوهم بالضرائب الفادحة،

ولم تجـد الحكومة الكورية الضعيفة سـوى طلب العون من الصـين التى لم تألُ جهدا من أجـل تلبية نداء الحكومة الكورية لها بالمسـاعدة فى إخماد هذه الانتفاضة، ثم بعثت على الفور قواتها إلى كوريا وهذا ما سـوف يصبح السـبب الرئيسى فى اندلاع الحرب اليابانية الصينية عامى ١٨٩٤م – ١٨٩٥م.

تبقـى نقطتان مهمتان فى إطار علاقات اليابان بالدولة الجارة الكبرى ألا وهى الصين. أمـا النقطة الأولى فهى تتعلق بجزيرة ريوكيـو اليابانية فقد كانت هذه الجزيرة تخضع من الناحية الفعلية لمقاطعة ساتسوما اليابانية، إلا أنها من الناحية الأدبية تخضع لدولة شين (الصـين) حيـث كان على حكام ريوكيو الذهاب إلى الصين وتقديـم العطايا والهدايا لها. ولكـن حكومة ميجـى قـررت أن تخضع هذه الجزيرة إخضاعا تاما لها فأنشـات مقاطعة ريوكيو عام ١٨٧٢م ثم قامت بتنصيب آخر ملوك ريوكيو وهو شـوتاى Shotai (١٨٤٥م – ١٩٠١م) ملكا على المقاطعة وضمته إلى نبلاء اليابان. ولكنها فى عام ١٨٧٩م أمرته بالذهاب إلى طوكيو للمثول بين يدى الإمبراطور ميجـى، ثم أمر كذلك بالانتقال تماما لطوكيو. وفى عام ١٨٧٩م أيضا تم تغيير اسـم ريوكيو إلى أوكيناوا، وفى العام نفسـه تم إرسـال الجيش الياباني إلى أوكيناوا وأيضا تم إطلاق اسـم محافظة أوكيناوا بعد إلغاء المقاطعات وتأسـيس نظـام المحافظـات Haihan Chiken إلا أن هـذه الإجراءات جعلـت الصين تدافع عن حقهـا فى تبعيـة أوكيناوا لها ولذا حدث الصراع بين الصـين واليابان حول هذه الجزيرة ما جعل الرئيس الأمريكى السـابق جرانت الذى ترك رئاسـة أمريكا عام ١٨٧٧م للتدخل بـين البلدين، وذلك فى أثناء زيارتـه لليابان عام ١٨٧٩م ولقائه الإمبراطور ميجـى. وطبقا للتحكيـم الذى قام به جرانت فقد انتزعت جزيرتا مياكو Myako ويائياما Yaeyama من أوكيناوا ليكونا ضمن الحدود الصينية، إلا أن الصين لم تعترف بهذا التحكيم ولذلك استمر النـزاع حـول جزيرة أوكيناوا فيمـا بعد. ولكن انتصار اليابان فـى حربها ضد الصين عام ١٨٩٥م حسم الأمر لصالح اليابان تماما وخضعت أوكيناوا بشكل تام لليابان.

ثم نأتى للحديث عن الموضوع الآخر وهو غزو اليابان لتايوان: فقد حدث فى عام ١٨٧٢م أن ضـل بعض صيادى الأسمـاك اليابانيين طريقهم فى البحر ووصلوا إلى سـواحل تايوان فقتـل بعضهم وسـلب البعض الآخر على يد السـكان التايوانيين. وقـد احتجت حكومة اليابان على هذا الحادث للصين ولكن الأخيرة تجاهلت الأمر. وعليه فقد أرسـلت اليابان

قوة عسكرية مؤلفة من ٣٦٠٠٠ جندى إلى تايوان. وفى مواجهة ذلك حشدت الصين أيضا قواتها وأرسلتها إلى هناك واستمرت المواجهة بين البلدين، وفى أثناء ذلك تدخلت إنجلترا للتوسط بين البلدين. ونجحت بالفعل الوساطة الإنجليزية فى أن تجعل كلا البلدين يسحبان قواتهما من المواجهة وتم الاتفاق على أن تدفع الصين تعويضا قيمته ٦٧٠ ألف ين يابانى، ولكن إذا عرفنا أن اليابان قد أنفقت على هذه الحملة ما يقرب من سبعة ملايين و٧٠٠ ألف ين، أى أكثر من عشرة أضعاف التعويض الذى تلقته من الصين ندرك مدى الخسارة المادية لليابان.

ولكن السؤال الذى يتوارد على أذهان الكثير من الباحثين: لماذا قام نظام أوكوبو بإرسال هذه الحملة إلى تايوان، الحقيقة إن أوكوبو كان لديه هدفان من وراء هذه الحملة الأول هو محاولة تهدئة سايجو ورفاقه من المحاربين الناقمين على الحكومة لرفضها غزو كوريا، أما السبب الآخر وهو الهدف المعلن فكما أسلفنا هو قتل التايوانيين بعض البحارة الذين جاءوا من ريوكيو (أوكيناوا) وأن اليابان بدفاعها عن هؤلاء البحارة والصيادين فهى تؤكد تبعية هذه الجزيرة لليابان.

❑❑❑